التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

د. بلقاضي بلقاسم *

Résumé

L'inflation est considéré l'un des principaux indices qui aide l'état a maitrisé les circonstances macro-économiques, il est comme un cas ou phénomène économique, il n'est pas nécessairement considéré état pathologique qu'après des dépassements de ses limites, et vice versa la déflation n'est pas forcement considéré que l'économie est en bonne santé.

La situation de l'inflation près de la vie économique des pays développés et sous-développés semblables, notamment l'Algérie qui a subi les dimensions et les graves conséquences de ce phénomène sous la forme de hausses prix qui ont accompagnés les marchés nationaux pour une période de temps.

المستخلص: يعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، وهو مثله مثل أي حالة أو ظاهرة اقتصادية، لا يعتبر بالضرورة حالة مرضية إلا بعد أن يتجاوز حدوده. وبالعكس أيضاً لا يعتبر انخفاض معدلات التضخم وثباته على معدلات متدنية حالة صحية بالضرورة، حيث قراءة واقع التضخم لاستيضاح ما يشير إليه رهن الظروف المرافقة له، والمعروف أن التضخم عرض وليس مرض، هو مؤشر خلفه تكمن حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فإن السيطرة على التضخم قبل أن يصل مستوى الخطورة مرهون بأسبابه.

إن التضخم حالة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، ولا سيما الجزائر التي عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، المتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية لمدة من الزمن.

* أستاذ محاضر قسم ب، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس.

المقدمة:

التضخم هو أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسطا كبيرا من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحانا صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعدية على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها.

وفي هذا السياق سيتناول موضوعنا، مفهوم التضخم ومختلف أسباب ظهورها، أنواعها من جهة، وتطور هذه الظاهرة في الجزائر من خلال تبيان الأسباب الداخلية والخارجية المسؤولة عنها من جهة أخرى، لنحاول بعد ذلك تحديد آثار التضخم على الاقتصاد والمجتمع الوطنيين.

أولا: التعريف بظاهرة التضخم وتبيان أسبابها، وأنواعها:

إن من المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء المالية والاقتصاد، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه.

1- تعريف التضخم: إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا، حيث يصطدم بكثير من الغموض والمتناقضات، من خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس[1]، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف) للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة

[1] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال- تحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص:357.

إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار[2]، وللإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لا بد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك، من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

أ- التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم: حيث يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحته[3]، فحسب المدرسة النقدية التضخم يعني " كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، هذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية[4]، ومن بين العلماء الاقتصاديين الذي بنى تعريفه وتحليله لظاهرة التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة:

- بيرو التضخم يعرف: " بأنه ازدياد النقد الجاهز دون زيادة في السلع والخدمات".
- ويعرف فيمن التضخم: " بأنه ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع، والخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة".
- أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: " زيادة القدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج " أو " هو زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل"[5].

ب- التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم: أصحاب هذا المعيار يعرفون التضخم على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه، وأهمها ارتفاعات الأسعار، ومن بين هؤلاء الاقتصاديين لدينا:

---

[2] مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أبيايوس، قسنطينة، 1989، ص:177.

[3] غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، 1991، ص: 24.

[4] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص:9.

[5] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

روبنسن يعرف التضخم بأنه " ارتفاع غير منتظم للأسعار"، ويعرفه مارشال بأنه " ارتفاع الأسعار"، بينما يعرفه فلامان بأنه " حركة الارتفاع العام للأسعار"، أما كلوزو فيقول أنه "الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع"[6].

ولقد شارك كثير من علماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم على أنه الارتفاع في الأسعار حتى أصبح التعريف الشائع بين عامة الناس، ويشترط البعض في هذا التحليل الدوام والاستمرارية في الارتفاع[7]، ومن بين هؤلاء كاردنير أكلي حيث قال بأنه " الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار"[8].

مما سبق يمكن تعريف التضخم من خلال أسبابه كظاهرة نقدية أي الإصدار النقدي، الارتفاع في النفقات، كما يمكن التحدث عن التضخم كظاهرة سعرية من خلال نتائجه أي ارتفاع الأسعار[9].

2- أسباب التضخم: لقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:

- **زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب):** تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة[10]. ويحدث التضخم في الطلب بسبب:

---

[6] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[7] Douglas Greeworld, Dictionnaire économique, Economica, Paris, 1987, p :274.

[8] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: 214.

[9] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص: 576.

[10] مروان عطوان، مرجع سابق، ص: 180.

- زيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج.

- نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود.

- بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الاكتناز، أو إذا ارتفعت الأجور، فيظهر بذلك طلب إضافي في سوق الخيرات، ولتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات باستثمارات إضافية بطلب عتاد جديد وأموال إضافية، فيرتفع سعر الفائدة وسعر الإنتاج الجديد[11].

- **انخفاض العرض الكلي**: ما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا قوله على إنخفاض العرض الذي من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي، مايلي:

- نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها: كالعمال والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة...الخ.

- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض.

- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل لجميع طاقاته، من خلال سياسة الإنفاق العام وكثرة النقد الزائد والمتداول في تحقيق البرامج، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

- إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور التضخم.

---

[11] أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 81.

- وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل: الحروب، الجفاف، قلة العملات الأجنبية وغيرها مما يحول دون استيراد المواد الأولية.

▪ **ارتفاع التكاليف الإنتاجية:** يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها[12].

وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي تؤدي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف، وقد يحدث التضخم نتيجة لاشتراك الأسباب السابقة في آن واحد، أي تضخم الطلب وتضخم التكاليف ويسمى هذا النوع بالتضخم المشترك، وهذا بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج، وفي نفس الوقت ترتفع أسعار عناصر الإنتاج من مواد أولية وموارد وغيرها.

[12] جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، ط(1)، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002، ص: 129.

▪ **استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج:** يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات التي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي[13].

3- أنواع التضخم وأشكاله: نظرا للجدل الكبير حول إعطاء مفهوم شامل لظاهرة التضخم ولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف الأنواع والأشكال حسب المعايير التالية[14]:

أ- **حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار:** ينطوي تحت هذا المعيار الاتجاهات التضخمية التالية[15]:

✓**التضخم الكامن(المكبوت):** وهي الحالة التي تميز وجود قوة شرائية لدى الأفراد ووجود استعداد لإنفاقها على السلع والخدمات المختلفة ولكنهم عاجزون عن ممارسة هذا الإنفاق لعدم توفر السلع بالكميات التي يرغبونها من جهة، وجمود الأسعار نتيجة للقرارات الإدارية، وهذه الحالات تنطوي على خطر انطلاق الأسعار واتجاهها إلى الارتفاع السريع بمجرد إلغاء القرارات الإدارية التي تحكم الأسعار أو التراخي في تنفيذها (حالة الجزائر في ظل التسيير الإداري الاقتصادي).

✓**التضخم الظاهر:** إن وجود ارتفاع فعلي في الأسعار لا يعتبر دلالة كافية عن وجود التضخم، حيث أنه يمكن أن يوجد تضخم دون أن يتحقق ارتفاع في الأسعار، ولكن يستدل على وجود التضخم من زيادة سيولة المجتمع، أي وجود قوة شرائية لا يمكن إنفاقها رغم وجود الاستعداد للإنفاق.

---

[13] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط(1)، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 152.

[14] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[15] Henrgutton Gerard Bremoulem, La monnaie, Ed. Dalloz, Paris, 1978, p : 404.

ب- **حسب مدى حدة الضغط التضخمي**: يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

- **التضخم الزاحف (التدريجي)**: يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا، حتى خلال يكون فيها الطلب الكلي معتدلا[16]، وبالتالي يمكن حصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد يصل إلى 15% خلال عشر سنوات، إن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدريجية.

- **التضخم الحاد أو الجامح**: ويعبر عنه الارتفاع الحاد في المستوى العام للأسعاردون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مثل: الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو يتوجهون لشراء الأسهم والسندات[17].

- **التضخم الماشي**: عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 إلى 10% سنويا.

- **التضخم الراكض**: في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه.

ج- **حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية**: حيث التضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج[18]:

- **التضخم في أسواق السلع**: يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:
- **التضخم السلعي**: يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

---

[16] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط(1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص:449.

[17] عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط(1)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 136.

[18] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

▪ **التضخم الرأسمالي:** يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

▪ **التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:** أما أسواق عوامل الإنتاج، فيفرق كينز أيضا بين نوعين من التضخم:

▪ **التضخم الربحي:** يحدث عندما تحدد الأسعار الإدارية من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق، حيث أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو الأجور.

▪ **التضخم الدخلي:** يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور العمال.

د- حسب المصادر والأساليب والظروف المساعدة: ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

- **التضخم الطبيعي الاستثنائي:** هو غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل، والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو بسبب الفيضانات والأعاصير...الخ[19].

- **تضخم الطلب:** هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي.

- **تضخم التكاليف:** ينشأ عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج لها[20].

- **التضخم المستورد:** ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج[21].

- **التضخم الذاتي:** هو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب، إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية[22].

---

[19] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

[20] جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، مرجع سابق، ص: 129.

[21] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص: 152.

[22] بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر،لا.ت، ص: 237.

- **التضخم الدوري**: وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية، التي تحدث عادة بين فترة وأخرى.

ثانيا: تطور التضخم في الجزائر:

لقد اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة، بنيت على نظام التخطيط المركزي، فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل، حيث كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد، مما أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية كالتضخم والمديونية، وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي يمكن أن نميز ثلاثة مؤشرات أساسية للاقتصاد الجزائري: وجود فائض مهم في السيولة النقدية، فائض في الطلب الداخلي، جمود في العرض الداخلي من السلع.

ويرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية[23]:

- **توسع الإنفاق الكلي في الجزائر**: إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة (الانفاق الكلي المحلي)، ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على المستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الانتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي

[23] Benachenhou Mourad, Inflation, dévaluation, marginalisation, Dar Echarifa, Alger, 1993, p: 05.

أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في حالات أخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخرى.

-**الزيادة في التكاليف الإنتاجية:** إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الانتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الانتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الاضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار. وتشمل الانتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل انتاجية العمل البشري، انتاجية الأصول الثابتة وانتاجية الأراضي وغيرها.

بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الأجور التي تساهم في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، بحيث أن أية محاولة للرفع من الأجور يؤثر على مسار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

- **التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية:** لقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء للاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية، وتوسيع الإصدار النقدي – حتى بدون مقابل من ذهب وعملة صعبة- وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع، ويعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب نتيجة منطقية للمصدرين السابقين للتضخم، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، تفاقم المديونية العمومية والعجز الدوري في الميزانية.

مصادر التضخم الداخلية رغم كثرتها لم تؤدي إلى ضغوط تضخمية قوية كتلك التي أحدثتها المصادر الخارجية للتضخم مثل التضخم المستورد، ودور سعر صرف العملة وأسعار الفائدة الدولية والمديونية الخارجية وأسعار المنتجات النفطية وفي مقدمتها سعر البترول الخام.

يمكن القول أن التضخم في الاقتصاد الجزائري كان من نوع التضخم المكبوت في ظل التسيير الإداري للاقتصاد، وذلك بسبب القيود الكبيرة المفروضة على الأسعار التي كانت تحدد بطريقة إدارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين ومستوى معيشتهم، ولذلك عرف المستوى العام للأسعار عند الاستهلاك استقرارا خلال هذه المرحلة إلى غاية الثمانينات.

كان متوسط التضخم خلال الفترة (1982-1989) لا يتعدى 8,5% حيث لوحظ ارتفاع معدل التضخم من 6% سنة 1983 إلى 10,5%سنة 1985[24]، كما تميزت الفترة (89-98) بتنفيذ الجزائر لبرامج للإصلاح الاقتصادي مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، تجسدت أساسا في تنفيذ ثلاثة برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي ما بين (89-94)، ثم برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة (95-98).

انطوت برامج الاستقرار على تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60% ما بين (88-91)، والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات وأسعار الفائدة، وطبقت الحكومة سياسة مالية متشددة كانت دافعا لهبوط ملحوظ في السيولة النقدية بالإضافة إلى تحرير عمليات التجارة الخارجية، وقد كانت مجمل الإصلاحات النقدية والمالية وفي القطاع الخارجي متدرجة إلى غاية التحرير الكامل، وكانت النتيجة المنطقية لهذه الإصلاحات المرتكزة

[24] حسب إحصائيات متحصل عليها من الديوان الوطني الإحصائيات حول التضخم من سنة 1969 إلى 2011.

على ضغط الطلب الداخلي هو الارتفاع في معدلات التضخم حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات مثلما يبينه الجدول.

جدول رقم (01): يبين تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (1989-1999).

	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
المؤشر العام	100,0	120,2	150,8	197,5	240,2	316,3	406,2	488,8	518,4	550,7	562,2
التغير ب(%)	9,3	17,9	25,9	31,7	20,5	29,0	29,8	17,7	5,7	5,0	2,6

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

والملاحظ أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم ابتداء من سنة 1996، لأنه انخفض معدل التضخم بشكل معتبر منتقلا من 17,7% سنة 1996 إلى 2,6%سنة 1999، إلى 0,34% سنة 2000، وهو معدل منخفض جدا ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة الإنفاق العمومي.

يعود الانخفاض المسجل في معدل التضخم إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني، أي تبني سياسة ميزانية صارمة، حيث أصبحت الميزانية العامة تساهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي تحققه ابتداء من سنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي 1998 و 1999، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414,1 مليار دج نهاية سنة 2001، ووصلت إلى حدود 430,6 مليار دج نهاية سنة 2002، هذا الادخار الذي تشكله الخزينة يمثل سندا مهما لمباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي[25]، ومن جهة أخرى إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد.

[25] Banque d'Algérie, Rapport annuel, 2002, p.7.

هاتان السياستان النقدية والمالية كان لهما الفضل في انخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة من الإصلاحات، أي أن العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغير في عرض النقود (M_2) وسعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية كانت ملائمة.

يظهر الجدول التالي المستخلص من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات أن التضخم وصل في عام 2000 إلى0,3% مما يدل أن التحسن أكبر من المتوقع، حيث كان من المفروض أن يعرف النمو الاقتصادي انطلاقة قوية، بزيادة الاستثمارات من ناحية، وبتحسن القدرة الشرائية من ناحية أخرى؛ لكن لا شيء مثل هذا حدث وذلك لبقاء العرض ثابتا[26]، مما يظهر أن هذا الضغط الكبير يجد تفسيره بأن الطلب تعرض لضغط أكبر، خصوصا في اقتصاد لا يستجيب العرض فيه لهذه التغيرات، مما كان له من الآثار السلبية ما يفوق الآثار الإيجابية[27].

[26] هناك أسباب عديدة أبقت العرض ثابتا منها على الخصوص: الوضع الأمني المتردي، عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ضعف الجهاز البنكي والمالي ...

[27] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة1999، الدورة العامة 15،الجزائر، ماي2000،ص: 5.

جدول رقم(**02**): يوضح تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (**2000-2011**)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر العام	558,7	578,2	101,4	105,7	109,9	111,4	114,0	118,2	123,9	131,1	136,2	142,4
التغير بـ(%)	0,3	4,2	1,4	4,3	4,0	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

وسرعان ما عاود التضخم الارتفاع إذ وصل إلى4,2% في العام الموالي ويعود إلى ارتفاع أسعار عدة منتجات ومواد بالموازاة مع ذلك ارتفاع الاستهلاك النهائي للعوائل بـ 4[28]%، وتعود أسباب التضخم إلى ثلاثة افتراضات[29]: ارتفاع الأجور الذي تقرر في بداية العام؛ إنجاز عمليات الدفع في إطار مخطط دعم الإنعاش؛ عمليات الدفع التي قامت بها الخزينة لفائدة البنوك في إطار تطهيرها المالي وإعادة رسملتها.

كما يظهر الجدول أن التضخم بعدما تراجع كثيرا عام 2005 مقارنة بما سجله عام 2004 فإنه أخذ وتيرة متزايدة خلال السنوات الأربعة الباقية، حتى أنه سجل عام 2009 نسبة5,7% مما أعاد المخاوف منه، خصوصا أنه لا فائدة ترجى من معدل نمو مرتفع مع وجود معدل تضخم مرتفع، فكيف الحال يكون إذا كان معدل النمو منخفض(نسبة 2,4% عام 2008)، وحتى وإن ساقت الحكومة مبرر ارتفاع معدل التضخم بالتقلبات الدولية والتضخم المستورد والأزمة المالية إلا أنه داخليا له انعكاسات خطيرة على القدرة الشرائية للمواطنين الذين أنهكهم الارتفاع والمتتالي للأسعار.

نلاحظ أن نسبة التضخم ارتفعت حيث سجل معدل 8,9% سنة 2012 بسبب توفر مصادر الضغوط التضخمية: المطالبة برفع الأجور من طرف مختلف القطاعات، حركات الإضرابات العمالية، الإبقاء على ضغط قوي على التوسع في القرض، زيادة الضرائب على العديد من المنتجات، تغيرات أسعار الصرف، وهو ما يدفع نحو ارتفاع أسعار الاستهلاك، وبالتالي من الصعب القول أن معدل التضخم يبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العام من خلال برنامج للإنعاش الاقتصادي التكميلي الذي قدر تكلفته المالية بـ4202,7 مليار دج.

---

[28] Banque d'Algérie Rapport 2001, Évaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2002, p:22–23.

[29] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2000، الدورة العامة 17، الجزائر، جوان2001، ص: 6.

ثالثا: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم في الجزائر:

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، وتنعكس أيضا على البناء الاقتصادي والاجتماعي ومتغيراته الكلية، وكذاك ما له من تأثيرات سلبية على بعض فئات المجتمع، وتأثيرات ايجابية على فئات أخرى في آن واحد، وبالتالي فإن التكلفة الاجتماعية الصافية للظاهرة تعتمد على مقدار الضرر والانتفاع الناتجين عنها[30]، ويمكن التعرض لأهم الآثار المختلفة للتضخم في الجزائر فيما يلي:

- **أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:** إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول والمبادلات، لتخصيص الموارد ولإعادة توزيع الدخل الوطني، ويتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج، التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن(سنة واحدة)، أما الدخل الوطني الحقيقي فيتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية، وخلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل، كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي، وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون السواد الأعظم من المجتمع، بحيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن

[30] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، ص:459.

اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من تجار ومنتجين[31].

- **أثر التضخم على الادخار**: ترتب على ارتفاع معدلات التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة، وإضعاف الحافز على الادخار، حيث تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة إذا اتجهت قيمتها إلى التدهور المستمر، وهنا يزيد التفضيل السلعي للأفراد (الاستهلاك) على التفضيل النقدي(الادخار)، وما يتبقى لديهم من أرصدة نقدية يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة، وإلى شراء سلع معمرة (كالإلكترونية) وعقارات. وهذا ما حدث فعلا حيث اتجهت الكثير من العائلات الجزائرية إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، مما أدى إلى تفاقم الأسعار بصورة أكثر سوءا. فيما اتجهت فئات ذوي الدخل المرتفع – بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية- إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة، المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى.
- **أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين**: إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما يعني تخفيض القدرة الشرائية لحائزي النقود، وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة، وتأثيره في توزيع المداخيل ليس محايدا، حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء[32]، حيث المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغير في قيمة النقود بالانخفاض (وظيفة النقود كمخزن للقيمة)، فهم ملزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت، وبالعكس المقترضون هم المستفيدون من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية، والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

[31] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص: 155.
[32] بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص: 237.

▪ **أثر التضخم على توزيع الثروة:** إن التضخم يعمق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات، تنتقل ملكية الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية[33]، فيخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[34].

▪ **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى[35]،لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، مثل الخدمات السياحية، انتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، بناء المنازل الفاخرة ...، كما ساعدت معدلات التضخم المسجلة في لتك الفترة على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاع الانتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في قطاعات اقتصادية ساهم تدهور مستوى الانتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة، فكانت النتيجة النهائية افلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية وطرد شبه جماعي لعمالها.

▪ **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يترتب على التضخم اختلال (عجز) ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات.

▪ **أثر التضخم على التجارة الخارجية:** إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدثه من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا

---

[33] مروان عطوان، مرجع سابق، ص:191.

[34] اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص: 155.

[35] محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص: 321.

تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية.

▪ **هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج:** إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، من أهم الأسباب التي دفت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج، فمثلا الجامعات الجزائرية فقدت الكثير من الأساتذة الذين توجهوا إلى الدول الغربية ودول الخليج التي تتوفر فيها مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر هذه الخسارة فقط على قطاع الجامعات بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي.

▪ **إعادة التوزيع الحقيقي بين الدائنين والمدينين:** إن الدائنون هم أول من يتضررون من انخفاض قيمة النقود، بحيث تسترجع لهم أموالهم بقوة شرائية أقل من التي منحوها، إذن يكون من المنطقي هنا أن المدينين هم المستفيدون في حالة التضخم، يقلص الارتفاع في معدل التضخم من القيمة الحقيقية لرأس المال والفوائد على الدين العمومي بحيث إذا ارتفع مستوى الأسعار بنسبة معينة، وكانت ميزانية الحكومة متوازنة، فإن القيمة الحقيقية لمديونتها تنخفض بنفس تلك النسبة مبينة الطرق والجهات الرئيسية التي تستفيد بشكل متزايد من موجات التضخم عبر اقتطاع الضرائب التي تكون أدواتها غير محددة بدقة، أو عن طريق الاستدانة المتواصلة وتعويض ذلك بضريبة التضخم.

وعلى الرغم من السلبيات التي يفرضها التضخم على المجتمع، وإجماع الاقتصاديين على خطورته كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، إلا أن هناك آثار ايجابية يعكسها على فروع النشاط الاقتصادي، وبعض الفئات الجزئية من أفراد المجتمع، ويمكن حصر هذه الآثار الايجابية على النحو الآتي[36]:

[36] جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، مرجع سابق، ص: 133.

- يعمل التضخم الناتج على زيادة الطلب على معالجة البطالة، خاصة في المراحل الأولى له، وبافتراض أن الاقتصاد يعاني من وجود طاقات إنتاجية معطلة، أو بمعنى آخر أنه دون مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
- يساعد التضخم على تكوين المدخرات اللازمة للتنمية من خلال ارتفاع الميل الحدي للادخار لدى الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ومما يساعد أيضا على ذلك الادخار الإجباري الناتج عن قيام الحكومة بتمويل الموازنة من خلال إصدار نقود جديدة، والتي يصاحبها الارتفاع جديد الأسعار، مما يجبر الأفراد على تخفيض مستوى الاستهلاك.
- يشجع التضخم على الاستثمار في مجالات الإنتاج السلعي التي ترتفع أسعارها، وذلك بهدف تحقيق الأرباح الإضافية.
- يستفيد من التضخم أصحاب المداخيل المتغيرة كالمنتجين والتجار، لأنهم يستطيعون تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج من خلال رفع قيمة سلعهم، ويساعد أيضا المدينين في تخفيف أعباء الدين عنهم، وذلك نتيجة لانخفاض القيمة الحقيقية للنقود، مما يجعلهم يسددون ديونهم بنفس القيمة الاسمية، لكن بقوة شرائية أقل مما كانت عليه أثناء الاقتراض.

خلاصة:

من خلال نظرتنا الاقتصادية لظاهرة التضخم، وتتبعنا لمصادرها، أنواعها والآثار التي يمكن أن تنجر عنها، يمكن أن نخلص إلى أنه يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي وزيادة النفقات، كما يمكن تعريفه كظاهرة سعرية من خلال نتائجه المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار.

إن الحد أو التخفيض من التضخم والمحافظة على معدلاته عند مستويات معقولة لأطول فترة زمنية، يبقى مرتبط بمدى تحكم الدولة بسياستيها النقدية والمالية، وكيفية تسييرها للمديونية الداخلية والخارجية، وتشجيعها لمختلف أنواع الاستثمار الأجنبي، ودورها في الاصلاح المصرفي، وفي هذا الإطار نقترح التوصيات التالية:

- تشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الاقتصادية والمتوسطة على الاستثمار في الميادين التي تحقق فوائض القيمة الأكثر ارتفاعا، والتي تعطي منتجات قادرة على منافسة السلع المستوردة، وعلى الخصوص في ميادين الزراعة والصناعة التحويلية المتعلقة بذلك.

- رفع القيود عن بعض بنود الانفاق العام والموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة وذات الجدوى الاقتصادية الفعالة، وبالمقابل الضغط على الانفاق الحكومي، غير المنتج، وهذا بمراجعة أساليب عمل الادارة، وترشيد قطاع الوظيف العمومي.

- ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم على المجتمع الجزائري، ومحاولة قدر الامكان ادماج وايجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع، والقضاء على مظاهر الفساد الاداري، الرشوة، والمحسوبية.

قائمة المراجع:

السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال- تحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000،.

مروان عطوان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أبيايوس، قسنطينة، 1989.

غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت، 1991.

غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

Douglas Greeworld, Dictionnaire économique, Economica, Paris, 1987.

مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985.

أحمد هني، دروس في التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، ط(1)، دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002.

اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط (1)، دار وائل للنشر، عمان، 1999.

Henrgutton Gerard Bremoulem, La monnaie, Ed. Dalloz, Paris, 1978.

عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط(1)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط(1)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر،لا.ت.

Benachenhou Mourad, Inflation, dévaluation, marginalisation, Dar Echarifa, Alger, 1993.

[1] حسب إحصائيات متحصل عليها من الديوان الوطني الإحصائيات حول التضخم من سنة 1969 إلى 2011.

Banque d'Algérie, Rapport annuel, 2002.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الدورة العامة 15، الجزائر، ماي 2000.

Banque d'Algérie Rapport 2001, Evaluation économique et monétaire en Algérie, Algérie, juillet, 2002.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة2000، الدورة العامة 17، الجزائر، جوان 2001.

محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.